

كما بيناه في العواصم وبانتشار القصد لا يتناول احد الضابطين الاخر  
**قوله** نحو مكر الليل اي بنا على ان الاضافة حقيقته اما على القول بانها مجاز  
عقلية فانه كما يكون في النسب لا يتبادر في الاضافة والاقضية  
فلا تكون الاضافة على معنى بل تحصل لليل ما كرا مجازا لوقوع المكر فيه  
**قوله** يا صاحبي السجن قال الثاني اي لان المراد ومنها بصحة ما  
له في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في ملك الدار  
لمستاجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها  
مقصود على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص  
اعم من ان يكون تقصيرا لا على الثاني او بالوكنس ويكفي ان القصر هنا  
اضا في اي مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق اي  
وتدبرفتها السلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى هو  
حرفين بخلاف الاعتبارين ولو لذلك كانت الاضافة طلقا بمعنى لام  
الاختصاص لان كلاهما الظرف والبعوض يقع فيه الاختصاص **قوله**  
وان يكون المضاف اليه صالحا انما لي ان قوله المصنفها صالحا معطوف على  
بعض والضمير فيه المضاف اليه وفي عنده المضاف وقال الثاني  
وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعرب بما يصح **قوله** وسرط  
القديم الاول زاد هذا المعنى قوله المصنفه اي فالاضافة بمعنى المملك  
لانه لا يلزم كما قال الخليل من انتفا كونها بمعنى من تعين كونها بمعنى  
اللام مع وجوب الية بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله او السرطان  
معها بالواو لبار تقدير **قوله** ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضرب  
زيد فانها بمعنى اللام في شرح النجاشية الجاهلي عند قولها المضاف اليه  
كل اسم نسب اليه شي بواحدة حرف الجر لفظا او تقدير اياهم للتبادر  
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لمعوا قائلين بتقدير حرف

الجر

الجر في الاضافة اللفظية لانه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن  
الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه لانه ان التقسيم في الاضافة  
المعنوية واللفظية المأهولة للاضافة بتقدير حرف الجر فيها لم يمتد  
بتقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شي في سائر  
مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مشا بزيد  
بتقدير لام لتعوية الجهل اي ضارب الزيد وفي ضاربه الى افعالها مثل  
حسن الوجه بتقدير من اليبسانية فان ذكر الوجه في قولنا جاني زيد الحسن  
الوجه بتدليله التميز فان في استناد الحسن الى زيد ايهام فانه لا يعلم اي شي  
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا  
في الحقيقة محض فلا يصح ان الاضافة لا تفيد التخصيص في اللفظ  
قلنا كان هذا التخصيص واقفا قبل الاضافة فلا يكون ما تعنيه هو  
الاضافة التي هي كونه **قوله** وذهب الجمهور الى اخره قال الدونشري قال  
بعضهم هو الصحيح لان الجمل على الجمل والجموع المتكثرة وايضا فان الاضافة  
على تقدير اللام تنفق عليها فجملة على التعلق عليه اولى **فصل قوله**  
واللام بالتخصيص في اخره جواب عن قول ابن حبان تقسيم النخاعة الاضافة الى  
ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس صحيحا لانه من جعل القسم تبيينا  
وذلك ان التعريف بتخصيص ما الاضافة انما تفيد التخصيص لكن اولى من ان  
التعريف والجماد الدمايني بان التخصيص في عرفهم قليل الاشتراك في  
التعريف والتعريف رفع الاحتمال في المعارف **قوله** والي الذي يشره قول النظم  
واخصيص اولي اخره فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيد ههنا ولا يجعل  
اواسمه خلوا لان الخلوجان لما في النوع الثالث **قوله** وهذا النوع هو انما  
اي وليس له ضابط وجوده في ضابطه انتفا ضابط القسم في التبعين **قوله**  
المعروف الذي في اخره خرج ابن مالك على انه ماعلى الخطابية لانه لا ياباه